

## تحرك عاجل حبس نساء بسبب احتجاجهن داخل الحرم الجامعي

حكم في 21 مايو/أيار على الطالبتين الجامعيتين أبرار العناني ومنة الله مصطفى، وعلى المعلمة يسرا الخطيب، بالسجن بسبب احتجاجهن السلمي. وهن جميعاً سجينات رأي يقبعن وراء القضبان لسبب وحيد هو ممارستهن السلمية لحقهن في حرية التعبير والتجمع.

إذ حكمت محكمة المنصورة الجنائية بالسجن سنتين على أبرار العناني ومنة الله مصطفى لمشاركتها في احتجاج داخل حرم جامعة المنصورة الذي تحول إلى عنف، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. كما حكمت المحكمة على المدرّسة يسرا الخطيب، البالغة من العمر 21 سنة، بالسجن ست سنوات لمشاركتها في الاحتجاج، وكذلك في مظاهرة سابقة بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2013 وقد قدّم محاموها أدلة بشأنها تؤكد عدم مشاركتها.

ووجدت المحكمة النساء الثلاث مذنبات بالاحتجاج دون تصريح، وبالانتماء إلى منظمة تستخدم "أساليب إرهابية"، و"بالبلطجة"، وبمهاجمة قوات الأمن وتدمير ممتلكات عامة. وقد قال شهود عيان وموظفون أمنيون في الجامعة في شهاداتهم إن النساء الثلاثة لم يشاركن في المصادمات.

ولم تكن النساء الثلاثة في المحكمة لسماع النطق بالحكم، كما لم يعرفن به إلا عقب أربعة أيام، بعد تلقيهن زيارات عائلية في سجن المنصورة العام. ويجوز لهن الآن الطعن في إدانتهم أمام أعلى المحاكم المصرية مرتبة، أي محكمة النقض والإبرام.

غير مطلوب من شبكة التحركات العاجلة القيام بأي تحرك إضافي. وستتابع منظمة العفو الدولية رصد وضع النساء الثلاث وتتخذ تحركات إضافية في سياق الحملة عند الاقتضاء. والشكر الجزيل لجميع من بعثوا بمناشداتهم.

وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 93/14. ولمزيد من المعلومات، زوروا:  
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/021/2014/en>

# تحرك عاجل

## حبس نساء بسبب احتجاجهن داخل الحرم الجامعي معلومات إضافية

أصدرت المحكمة حكمها في غياب جميع المتهمات، اللاتي لم يُحضرن إلى المحكمة. وأبلغ محام للدفاع منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن لم تسمح لأقارب النساء الثلاث بالاقتراب من المحكمة لسماع الحكم، وقامت لاحقاً بإطلاق الغاز المسيل للدموع على جمهور استشاط غضباً بسبب الحكم.

وتحتجز النساء في سجن المنصورة العام، حيث يسمح لهن بتلقي زيارة من خمس دقائق من عائلاتهن مرة كل أسبوع. واندلعت الاشتباكات في جامعة المنصورة، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أثناء مظاهرة احتجاجية نظمها الطلاب المؤيدون لحركة "الإخوان المسلمين". واستمرت لأكثر من خمس ساعات وخلفت وراءها ما لا يقل عن 70 جريحاً. وعقب محاولة حرس الجامعة السيطرة على الوضع في الجامعة وفشله في ذلك، دعا رئيس الجامعة قوات الأمن إلى التدخل. فدخلت الحرم الجامعي في عربات مصفحة وأطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلاب. وقامت بالقبض على ما لا يقل عن 23 طالباً، بينهم الطالبات الثلاث.

وطبقاً لأقول شهود العيان ومحامي النساء الثلاث، لم تشارك النساء الثلاث في الاشتباكات. إذ كن قد شاركن في الاحتجاجات بصورة سلمية، ولكنهن بحثن عن مكان آمن في إحدى غرف كلية الصيدلة في الجامعة حالما بدأت المصادمات. وقد رأت منظمة العفو الدولية نسخة من رسالة بعثت بها الدائرة الأمنية في جامعة المنصورة إلى النائب العام تقول فيها إن النساء لم يشاركن في العنف، وتطالب بإخلاء سبيلهن.

ومنذ بداية العام الدراسي، في سبتمبر/أيلول 2013، عقدت عدة مظاهرات احتجاج في الحرم الجامعي لعدة جامعات نظمتها مجموعة الناشطين المناهضين للحكومة المعروفة باسم "طلاب ضد الانقلاب". ووقعت اشتباكات متكررة في حرم الجامعات، وحتى في مهاجع الطلبة.

وقد تركت الاحتجاجات والاشتباكات بصماتها على مختلف الجامعات في مصر، بما في ذلك أكبر جامعتين في القاهرة، وهما جامعة القاهرة وجامعة عين شمس. وتحتل جامعة الأزهر موقعاً مركزياً في الاضطرابات التي يشارك فيها الطلبة. وقد استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة، بما فيها القوة المميتة، لتفريق الاحتجاجات.

علما بأن القانون الذي وقعه الرئيس المؤقت عدلي منصور، في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، يفرض قيوداً على الحق في التجمعات العامة، بمقتضيات المعايير الدولية. فهو يمنح وزارة الداخلية سلطات تقديرية واسعة بشأن الاحتجاجات، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين السلميين. ويمكن أن يواجه المحتجون الذين ينادون بخرق القانون الحكم بالسجن خمس سنوات وغرامات تصل قيمتها إلى 100,000 جنيه مصري (14,513 دولاراً أمريكياً).

الأسماء: أبرار العناني ومنة الله مصطفى ويسرا الخطيب (إناث)

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل UA: 93/14 رقم الوثيقة: MDE 12/029/2014 تاريخ الإصدار: 30 مايو/أيار 2014